المحاضرة 2 : المشكلة الاقتصادية

1 – طبيعة المشكلة الاقتصادية:

مقدمة:تتفق جميع المذاهب الاقتصادية على وجود مشكلة في الحياة الاقتصادية وتتفق كذلك على ضرورة علاج هذه المشكلة ولكن هذه المذاهب تختلف في تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية.

– **تعريف المشكلة الاقتصادية:** تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات في عدم القدرة على إشباع جميع الحاجات البشرية ويرجع هذا أساسا إلى الندرة أي قصور الموارد المتاحة عن الوفاء بكل مايحتاج إليه أفراد المجتمع وهو الأمر الذي يسعى علم الاقتصاد لمعالجته.

2 –أسباب المشكلة الاقتصادية: يمكن حصرها في النقاط التالية:

– تعدد الحاجات .

–محدودية الموارد.

–تعدد الاستخدامات.

2–1. تعدد الحاجات :

2–1–1مفهوم الحاجات: هي كل رغبة نجد ما يشيعها في مورد من الموارد الطبيعية والحاجة هي أساس الحالة النفسية تنتاب الفرد وذلك برغبته في الحصول على شيء معين يتبعه إحساس بالحرمان ومما يدفعه لتلبية هذه الرغبة ولا تقتصر الحاجة على السلع والخدمات الضرورية بل تتعداها إلى كل ما يطلبه الفرد سواء إن كانت هذه السلع والخدمات ضارة أو نافعة كالتدخين .

واختلف الاقتصاديون حول تحديد العوامل المؤثرة في تكوين الحاجة ونشأتها منهم من يرى أنها انعكاس لطبيعة الإنسان الفطرية والبيولوجية مثل حاجته إلى الغذاء والملبس والمسكن والماء بينما يرى الآخرون أن الظروف الاجتماعية البيئية تأثير واضح في تحديد الحاجات.

2–1–2–عناصر الحاجة:

– الإحساس بالحرمان والألم.

– البحث عن وسيلة لإزالة هذا الإحساس.

– الرغبة في استخدام هذه الوسيلة.

2-1-3-خصائص الحاجة:

- تعدد الحاجات تولد الحاجة مع الإنسان وتتطور معه كلما أن هذه الحاجة تتجدد ولا يكفي مثلا أن يشرب أو يأكل لمرة واحدة بل هي عملية متكررة كل حين كما أنها متطورة عبر الزمان والمكان.

- قابلية الحاجة للإشباع يؤدي استخدام أموال أو موارد مناسبة تدريجيا إلى زوال الشعور بالحرمان أو التي يستخلص منها الاقتصاديون ما يسمى بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.

- قابلية الحاجة للاستبدال:" الإحلال" أن هذا الأمر يتوقف على مدى تقارب بين حاجتين أي درجة الإخلال بينهما أو إمكانية لحاجة ما أن تحل محل حاجة أخرى وقد يكون إجلال تام أو إخلال ناقص.

- قابلية الحاجة لتجزئة: من المسلم بأن إشباع الحاجة يتم تدريجيا وذلك باستخدام وسيلة مناسبة التي كل جزء منها يشبع جزء منها يشبع جزء من الحاجة مثل الحاجة إلى الماء.

2-1-4-أنواع الحاجات: يمكن أن نفرق بين نوعين من الحاجات حاجات ضرورية وكمالية:

- **الحاجات الضرورية:** وهي التي لا غنى للأفراد عنها مهما كان الوضع اجتماعي والتي تعتبر أساسية لحفظ وجود الإنسان كالحاجة إلى غذاء، الماء، اللباس، السكن، ..وتأتي في المقام الأول حسب أهميتها.
- **الحاجات الكمالية:**هي تلك الحاجات التي تزم في رفاهية الحياة للأفراد.
- **الحاجات الفردية:** وهي تلك تخص الفرد بعينه مباشرة كالحاجة إلى الغذاء واللباس وهي تدخل في صنف سد وإشباع رغبات الفرد ويتم تلبيتها بشكل ضروري في الكثير الأحيان.
- **الحاجات الجماعية:** وهي تخص الجماعة كالحاجة إلى الأمن والصحة،التعليم، العدالة..

وتقدم في شكل خدمات توفرها الدولة لأفراد المجتمع.

2-1-5 – ترتيب الحاجات: إن أول من وضع سلم أولويات الحاجات عند الإنسان " ماسلو".

سميت بالنظرية "الهرمية للحاجات عند ماسلو" والتي يبدأ بترتيب الحاجات بالشكل الهرمي مرتبة كالتالي :

- الحاجات الفسيولوجية "الطبيعية" كالأكل والشرب وهي حاجات فطرية في حياة الإنسان
- حاجة الإنسان للأمن والاستقرار
- الحاجة إلى الانتماء للأسرة والمجتمع

- الحاجة إلى الاحترام والتقدير
- الحاجة إلى تحقيق الذات.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي

شكل هرم ماسلو لترتيب الحاجات

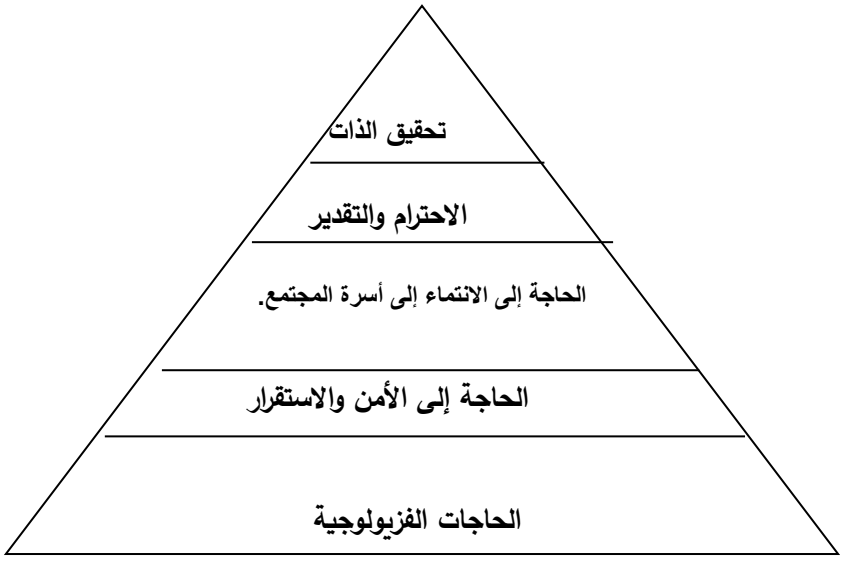

2-2- محدودية الموارد: تعتبر الموارد مختلف الوسائل أو المصادر التي يتم استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الموجهة لإشباع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان وهي تنقسم إلى :

أ- **الموارد الحرة** : وهي متوفرة في الطبيعة بكثرة وتكفي لإشباع الحاجات الإنسانية ولايدفع ثمن مقابل الحصول عليها كالشمس والهواء .

ب- **الموارد الاقتصادية** : وهي محدودة وغير كافية لإشباع كل الحاجات الإنسانية أي أنها تتميز بالمحدودية والندرة النسبية ومعيار الندرة هو وجود ثمن مقابل الحصول عليها وهي تنقسم إلى :

- **الموارد الطبيعية**: من أرض وما تحتويه من معادن وبحار وأنهار وجبال والتي غالبا ماتكون غير صالحة لإشباع الحاجات ولايتم ذلك إلا بعد إجراء تحويلات عليها لتصبح قابلة لإشباع الحاجا
- **الموارد البشرية**: ويطلق عليها عادة عنصر العمل يتطلب تأهيلا خاصا لممارسة النشاط الاقتصادي.
- **رأس المال:** يتمثل في الآلات والمعدات والموارد الحقيقية كالسلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك.

2-3- تعدد الإستخدمات: إن الاستخدام المتعدد للموارد يجعل من استخدام مورد معين لإنتاج سلعة يؤدي حتما إلى التضحية بإنتاج سلعة أخرى الأمر الذي يؤدي إلى المشكلة الاقتصادية.

3- شروط المورد الاقتصادي (السلعة):

يمكن اعتبار المورد الاقتصادي سلعة اقتصادية إذا توفرت فيه ثلاث شروط أساسية .

- أحداث المنفعة بمعنى تدخل السلعة في سد الرغبات و حاجات الإنسان.
- ندرتها ومحدوديتها في الطبيعة وهو اشتراط وجودها بقدر محدود بالنسبة لحاجات الإنسان فندرتها نسبية تجعل الإنسان تفوق من ناحية حجم السلع. أما السلع التي يفوق عرضها حاجات الإنسان تسمى بالسلع الحرة.
- إمكانية تملكها من قبل الأفراد: إن كل سلعة تخرج عن استطاعة الفرد بإمكانية تملكها لا يمكن اعتبارها سلعة اقتصادية.

4 – أنواع الموارد الاقتصادية :

- **السلع الاستهلاكية**: وهي سلع وخدمات التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة.
- أمثلة: لباس، الماء، الخبز وكذا خدمات الطبيب التي تشبع حاجة الإنسان بالعلاج.
- **السلع والخدمات الإنتاجية**: وهي التي تدخل في إنتاج السلع وخدمات أخرى بطريقة غير مباشرة.
- **السلع والخدمات المنافسة البديلة**: هي سلع تسمى أحيانا بالسلع البديلة أي إمكانية ان يحل بعضها محل آخر بإشباع نفس الحاجة مثل القهوة والشاي السيارة والحافلة.
- **السلع والخدمات المتكاملة**: وهي السلع التي يتطلب استهلاكها استهلاك سلعة تؤدي زيادة استهلاك إحداهما غلى زيادة استهلاك السلعة المكملة.
- **السلع المعمرة**: هي السلع التي يتم استعمالها لفترة زمنية طويلة مثل السيارة والمنزل الثلاجة، المسكن،...
- **السلع غير المعمرة:** والتي تستهلك نهائيا أي مدة واحدة أو على عدد محدود من المرات مثل الغذاء، الملابس، الماء،....
- **السلع الضرورية**: هي السلع التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها لأنها تتعلق بحياته أو بوجوده مثل الماء، الغذاء، المسكن،...
- **السلع الكمالية**: وهي تلك السلع التي تشبع حاجات أقل إلحاحا ونفرق بين نوعين من السلع "الضرورية والكمالية" وهي مسألة تنبيه فهناك سلع تعتبر أساسية في وقت ما أو مكان محدد لشخص معين بينما تعتبر هذه السلع كمالية في وقت أو مكان محدد لشخص أخر.
- **السلع والخدمات ذات الاستهلاك الجماعي**: وهي التي لا يختص بها فرد معين ولكن استهلاكها يكون باسم المجتمع هناك أمثل كثيرة مثل: التعليم، الصحة، الأمن، العدالة، الطرق،....

5– عناصر المشكلة الاقتصادية:

إن عددا من العناصر الأساسية والتي تنطوي عليها المشكلة الاقتصادية يمكن أن نحقق التخصص الأمثل للموارد؟

تتبع المشكلة التخصيص من الأمثل للموارد من المشكلة الاقتصادية يشكل عام والتي تنطوي على ثلاث أسئلة:

-ماذا ننتج؟

-كم ننتج؟

-كيف ننتج؟

5-1- ماذا ننتج: نعني به ترتيب الحاجات الإنسانية حسب أهميتها وأولويتها طالما أن الموارد الاقتصادية المتاحة لاتكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسان معنى ذلك أنه لابد من إشباع الحاجات الأساسية ثم الأقل مثل،السكن،الغذاء ،لباس،سيارة ...

5-2-كيف ننتج: بمعنى تنظيم الإنتاج وتعبئة كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتخصيصها على الإستخدمات المختلفة المرغوبة بأقصى كفاءة وأقل تكلفة ممكنة.

5- 3-لمن ننتج: مقصود به التوصل إلى طريقة يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في العملية الإنتاجية من العمل ورأس المال العيني والنقدي

6- أركان المشكلة: يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية لها أركان هما الندرة والاختيار.

6-1- الندرة: وهي أهم ركن للمشكلة الاقتصادية فلولا ندرة الموارد الاقتصادية لمانشأت المشكلة والندرة هناهي الندرة النسبية وليست مطلقة فالموارد بصورة عامة متوفرة ولكن إذا ماقيست بالحاجات الإنسانية الكثيرة والمتجددة فإن ماتعتبر نادرة.

6-2-الاختيار: هوعبارة عن الموازنة المنفعية الحرة بين بدائل ممكنة لإختيار أفضل وهذه الموازنة تتمثل في عملية الحساب الاقتصادي للتضحية وللعائد ولاتكون هنا كفرصة للقيام بعملية الإختيار مالم تكن رغبة وحاجات وتفضيلاته متعددة.

7 – حلول المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية:

إن المشكلة الاقتصادية لاتختلف في مضمونها من نظام اقتصادي إلى أخر وإنما الاختلاف يكمن في حل المشكلة كما أنه لايمكن قضاء عليها نهائيا بل يمكن الحد منها وهو مبتغى كل نظام.

7-1النظام الرأسمالي:

يقوم هذا النظام على مجموعة من الدعائم:

أ)- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: يرى أنصار الرأسمالية أن دور الدولة مقيد ومعيق للأفراد في تحقيق مصالحهم لهذا يجب أن يقتصر دورها في تحقيق العدالة والأمن

ب)الحرية:بمعنى الفرد حر أن يتملك مايشاء وبالكم الذي يشاء وحرفي اختيار الأنشطة التي يرغب فيها وفي إنشاء مشروعات مهما كان حجمها.

يرى أنصار الرأسمالية بأن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحة الخاصة ويعتبر أدم سميث أن هناك أيدي خفية تدفع كل فرد يسعى نحو تحقيق مصلحتهم الخاصة فالمستهلك يريد الحصول على أقصى إشباع ممكن بأقل تكلفة والمنتج يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن

تحل المشكلة في هذا النظام عن طريق ما يعرف ب"جهاز الثمن"، بحيث يقوم على الدعائم التالية:

- **تقلص دور الدولة**: لأن أنصار الرأسمالية وعلى رأسهم الفيزيوقراطيون كانوا يطالبون بعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لأنها حسبهم تعوق النشاط بين الأفراد، وحصروا دورها في توفير العدالة والأمن ، بينما النشاط الاقتصادي يترك للأفراد بحرية كاملة.
- **مبدأ الحرية**: كل فرد حر في اختيار ما يقوم به وطريقة انجاز نشاطاته. فهو حر في الملكية، حر في التعاقد والعمل، حر في إنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها وشكلها ومجال نشاطها. مستندين في ذلك على المقولة المشهورة "دعه يعمل دعه يمر".
- **الدافع الفردي**: يهدف هذا النظام إلى تحقيق مصلحة الفرد ، وبذلك تتحقق مصلحة الجماعة، بحيث يرة آدم سميت أن هناك يد خفية تدفع كل فرد نحو تحقيق مصلحته. فالمستهلك يرغب في الحصول على أقصى إشباع ممكن، والمنتج يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. وتتحقق الحاجات الفردية عن طريق : تقسيم العمل والتخصص، وميكانيكية السعر(تفاعل العرض والطلب)
- **المنافسة الحر**: من خلالها وبناء على ميكانيزمات جهاز الثمن الذي هو عبارة عن تفاعل قوى السوق أي (تفاعل العرض والطلب) تتحد أثمان السلع والخدمات.

2-7 النظام الاشتراكي:

أهم ما يميز النظام الاشتراكي هو الملكية العامة لوسائل الإنتاج كما يتعين على الدولة أن تقوم بحصر الموارد الاقتصادية وتوجيهيها نحو الإستخدمات المرغوبة كما أن جهاز التخطيط المركزي في ظل النظام المحدد نوع وكمية السلع والخدمات المراد إنتاجها.

ويتم حل المشكلة الاقتصادية في هذا النظام عن طريق "جهاز التخطيط"، حيث:

- يقوم هذا النظام على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج.
- تقوم الدولة بتوجيه الموارد الاقتصادية وتعبئتها نحو الاستخدامات المختلفة، وتقوم بتنميتها,
- يقوم جهاز التخطيط بوضع استراتيجيات مسبقة واقتراح سياسات تنموية عن طريق قرارات مركزية.
- يقوم هذا الجهاز بتحديد نوع السلع والخدمات لإشباع رغبات المستهلكين، وينظم عملية الإنتاج بتخصيص الموارد على الاستخدامات.
- يقوم الجهاز بتحديد شبكة الأجور والمكافآت الخاصة بالعاملين.
- يقوم برسم الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي للمجتمع.

- يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات على أفراد المجتمع.

7-3النظام الإسلامي:

يستمد هذا النظام مبادئه من أحكام القرآن الكريم والسنوية النبوية الشريفة . يقوم هذا النظام على المعاملات الاقتصادية الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية ، يحرم التبذير والرشوة والغش ، يشجع الحرية الاقتصادية في حدود المباحات.أما فيما يتعلق بالمشكلة الاقتصادية هناك رأيين أساسين هي:

- **الرأي الأول**: عدم اعتبار الندرة أساس المشكلة الاقتصادية، لأن الندرة تعني أن الموارد الاقتصادية غير كافية لإشباع الحاجات الاقتصادية، وهذا الأمر مخالف للعقيدة الإسلامية، لأن الله سبحانه وتعالى تكفل بالرزق. لقوله تعالى" **وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها**" هود-**40**، وهناك من الآيات التي تبطل مشكل الندرة مثل:"**والأرض ممدناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون**"الحجر **19-21**.

  وبناءا على هذا الأصل في الاقتصاد، هو الوفرة، والسبب في المشكلة الاقتصادية هو الإنسان نفسه بسلوكه السلبي، وعدم استغلاله للموارد الطبيعية. أو بظلم أخيه الإنسان و سوء التوزيع.
- **الرأي الثاني**: الاعتراف بوجود الندرة النسبية ، فالحصول على الموارد يتطلب العمل(الجهد)، وهذه الندرة هي لحث الإنسان على السعي وتعمير الأرض فلو كانت الخيرات متوفرة ومتاحة للجميع، سيفقد النشاط الاقتصادي قيمته، ولكن بوجود الندرة يحتاج الناس إلى بعضهم البعض ويسعون في الأرض.

المحاضرة الثالثة : الإنتاج

أولا– تعريف الإنتاج: يعتبر وسيلة تهدف إلى خلف منفعة لم تكن موجودة من قبل أو الزيادة في المنفعة التي تقدمها السلعة ويمكن حصر المنافع التي يقدمها الإنتاج إلى 5 أنواع:

1- **عمليات التحويل:** وهي تلك العمليات من شكل المورد الاقتصادي حتى يصبح قابل للإشباع حاجة ما مثل (القمح إلى الخبز) الخشب إلى طاولات .

2- **عملية النقل:** وهي عملية نقل السلع من مكان وفرتها إلى مناطق ندرتها حتى دون التغيير "المكانية" من شكلها يعتبر عمل منتج.

3- **عملية التخزين:** يقصد بها تخزين المواد والسلع التي تسبب ندرتها في بعض الأوقات إلى مشاكل وأزمات اقتصادية مثل ندرة المياه في فترات معينة.

4- **عمليات التبادل:**" المنفعة التبادلية" يقصد بها الخدمات التي من شأنها تسيير عمليات التبادل.

5- **المنفعة الخدماتية:** وهي التي يقدمها بعض الأشخاص عن طريق الإنتاج الغير المادي بمعنى أن الخدمة هي إنتاج معنوي مثل: خدمات الطبيب ،خدمات المحامي، خدمات الصحة(المنفعة التملكية).

ثانيا – أشكال الإنتاج:

1- **الإنتاج البسيط:** هو الذي يقوم به بعض الأفراد "نظام الأسرة" حيث يمتاز ببساطته ولا يتعدى حدود الاكتفاء الذاتي.

2- **الإنتاج السلعي:** جاء نتيجة تطور واستحالة إنتاج كل ما يحتاجه الفرد لنفسه الأمر الذي أحدث نوع من التخصص، إذ بموجبه ينتج أفراد فائض مما يحتاجه من سلعة معينة ويتم استبداله بسلعة أخرى "نظام المقايضة"

3- **الإنتاج الصغير:** كثير ما تلجأ المؤسسات الصغيرة إلى إنتاج كميات قليلة وذلك لعدة عوامل كقلة العمال ضيق المكان، غير أن من مزايا هذا الإنتاج الاهتمام بجودة السلع والتقليل من تكلفة الإنتاج.

4- **الإنتاج الكبير:** يحصل نتيجة النمو والتطور أسلوب رأس المال الإنتاجي من مزايا هذا الإنتاج يلعب التنظيم لهذا الإنتاج دور إذ لا يمكن السيطرة على هذه المؤسسة إلا بالتنظيم حيث يتعين عليه أن يتخذ قرارات مهمة بشأن المشاكل التالية:

5- يجب تحديد نوع السلعة والخدمات التي يراد إنتاجها وكذا الطريقة المثلى في عملية الإنتاج .

دراسة حجم الوحدة الإنتاجية وموقفها بالنسبة إلى نوع السلع والخدمات وقد تقوم هذه المؤسسات الكبيرة بتنويع المنتجات بدلا من اقتصارها على سلعة واحدة وهذه تعتبر سياسة إستراتجية راجعة إلى عدة اعتبارات منها:

مواجهة كل طلبات العملاء المختلفين.

إمكانية استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة بأكبر قدر ممكن.

توزيع المخاطر التجارية إلى عدد كبير من السلع خاصة ما يخضع منها إلى تقلبات أذواق المستهلك.

ثالثا– عناصر الإنتاج: تتمثل في الموارد اللازمة للقيام بعملية الإنتاج فالاقتصاديون التقليديون عرفة ثلاث عناصر الإنتاج مع تطور المشاريع الاقتصادية ظهر عنصر التنظيم.

1- **الأرض "الموارد الطبيعية":** وما تحتويه باطن الأرض وسطحها من موارد لها تأثير واضح في تكثيف النشاط الاقتصادي للإنسان فهي مصدر الموارد الطبيعية اللازمة لعملية الإنتاج كالمعادن والبترول، الأراضي الزراعية، الأنهار، والبحر ..

2- **العمل:** وهو النشاط الواعي والهادف أو الجهد العضلي والفكري الذي يبذله الإنسان في سبيل إنتاج السلع والخدمات وأدي تطور العمل حديثا إلى تحسين الأداء والرفع من الإنتاجية.

3- **رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه عبارة عن آلات وأدوات المستخدمة في عملية الإنتاج.

4- **التنظيم:** المعرفة الدقيقة والمثلى لعملية مزج عوامل الإنتاج لتحقيق أكبر ربح بأقل التكاليف وهذا يؤدي إلى البحث عن أحسن البدائل لتحقيق المؤسسة وبقاءها على المساحة وتوسعها.

رابعا – **الدورة الإنتاجية:** هي عبارة عن كميات سلعية والنقدية التي يستعملها قطاع الإنتاجي من بداية العملية الإنتاجية حتى عملية إعادة الإنتاج مرة أخرى فالمشروعات توظيف عناصر إنتاج مختلفة "عمال– مواد

أولية – رأس المال ، تنسق بطريقة علمية لتحصل على عائد مالي يقسم هذا العائد إلى قسمين مختلفين قسم لتغطية التكاليف، وأخر في شكل أرباح لإعادة عملية الإنتاج وهكذا تتم الدورة الإنتاجية.

– شكل يوضح الدورة الإنتاجية –

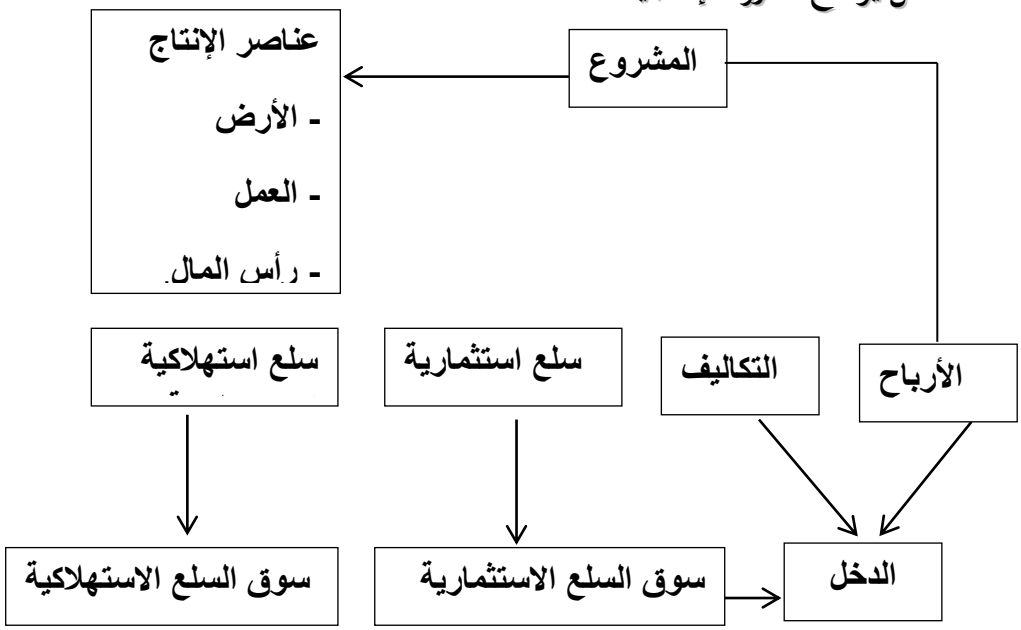

عملية الإنتاج لا يمكن أن تقتصر على عملية تحويلية ضيقة بل تتعداها إلى مختلف الأنشطة التي تدولا في المؤسسة والتي تتم في مختلف الوظائف من شراء وتخزين وهندسة الإنتاج.

خامسا – دالة الإنتاج: هي عبارة عن العلاقة العددية بين مقادير عوامل الإنتاج المتحصل عليها نتيجة استعمال تلك العوامل أو العناصر ح= تا(ع ، س، ط، ق).

باعتبار أن العامل الطبيعي والتقدم التكنولوجي هما عنصران من رأس المال فإن دالة الإنتاج تصبح تابعة لمتغيرين .

سادسا – مراحل الإنتاج: عندما نضيف عنصر من عناصر الإنتاج "للعمل" للإنتاج سلعة معينة x مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى "رأس المال والأرض" دون تغيير أي ثابتة فإن الإنتاج الكلي للسلعة يزداد بمعدل أكبر من زيادة العمل في مرحلته ولكن ذلك لا يستمر إلا ما لا نهاية وإنما تصبح بعدها الزيادة في إنتاج السلعة x أقل من زيادة في عنصر العمل ويسمى هذا القانون النسب المتغيرة "قانون تناقض الغلة" ويمر بثلاث مراحل .

المرحلة الأولى: تزايد الغلة:كلما أضيفت وحدة إضافية من عنصر الإنتاج يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج من السلعة بمعدل يفوق الزيادة في وحدة العمل السابقة أي .....

المرحلة الثانية: ثبات الغلة: يزداد المعدل الناتج الكلي "كمية الإنتاج" من السلعة x بمعدلات متساوية كلما أضيفت وحدة إضافية من العمل 2.

المرحلة الثالثة: تناقص الغلة: الزيادة الحاصلة في تنمية الإنتاج من السلعة x للوحدة الإضافية 5 في الجدول أقل من سابقتها بإضافة وحدة من عنصر العمل وإذا استمر الإنتاج نصل إلى أن الوحدة الإضافية الجديدة لا تضيف أي زيادة في الإنتاج وقد يقل الإنتاج ويبين لنا ذلك من دراسة المتغيرات التالية.

الإنتاجية الكليةTP: هي مجموع كميات السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة.

الإنتاجية المتوسطةAP: هي قسمة الإنتاجية الكلية على الوحدات المستخدمة من عناصر الإنتاج.

الإنتاجية الحديةMP : هي مقدار التغيير في الإنتاج الكلي نتيجة لإضافة وحدة جديدة من أي عنصر من عناصر الإنتاج مثال العمل2 خلال فترة زمنية معينة وبين قانون تناقص الغلة أن هناك تناقص في الإنتاج بعد مرحلة ما معينة من إضافة وحدات من عناصر الإنتاج.

$$MP = \frac{P}{'}$$

$$MP = \frac{TP}{\text{وحدة العمل}}$$

$$MP = \frac{AP}{TP}$$

وحدات العمل	TP	AP	MP
1	5	5	/
2	12	6	7
3	21	7	9
4	30	7.5	9
5	38	7.6	8
6	45	7.5	7
7	51	7.3	6
8	55	6.9	4
9	55	6.11	6
10	52	5.2	-3

- الإنتاجية الكلية متزايدة إلى حد معين .
- الإنتاجية الحدية يتزايد في المرحلة الأولى ثم يبدأ في التناقص.
- الإنتاجية المتوسطة دائما موجبة.
- المتوسط في الإنتاج الحدي بمعدلات أكبر من تزايد.
- يبدأ الإنتاج الحدي بالتناقص و الإنتاجية المتوسطة كذلك بالانخفاض بسبب نقص المعدل الزيادة المضافة للإنتاج الكلي وفيها يقرر المنتج اختيار أفضل صيغة لمزج عناصر الإنتاج.
- المرحلة الثانية يكون فيها الإنتاج الحدي سالبا وتتناقص كل من الإنتاجية الكلية والإنتاجية المتوسطة مع بقاءها موجبة.

والشكل التالي يوضح الانتاجية المتوسطة والانتاجية الحدية

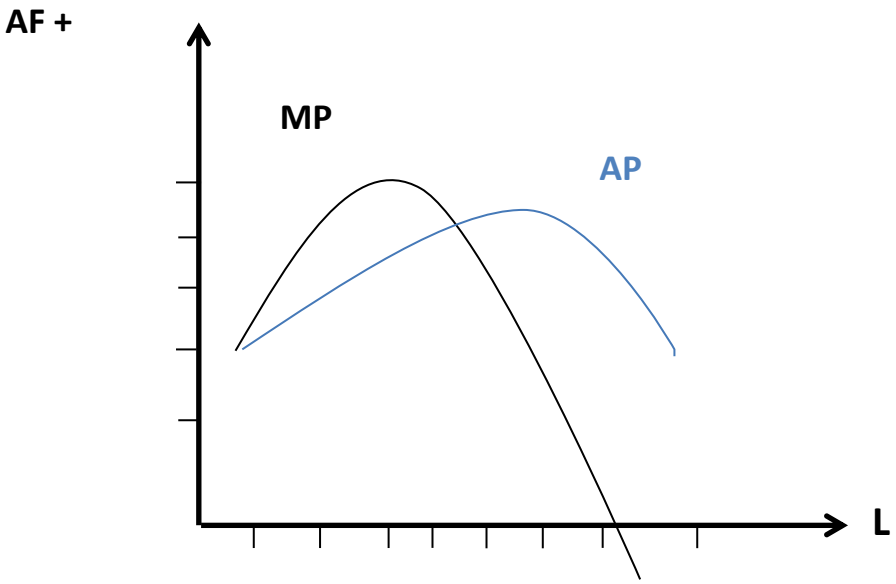
AF +
MP
AP
L

المحاضرة الرابعة

الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات اقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي

أولا:تعريف الأعوان الاقتصاديون:هم الأشخاص الطبيعيون(إنسان)أو معنويون(مؤسسات)لهم تأثير على الحياة الاقتصادية حيث يمارسون النشاط الاقتصادي بطبيعة إنتاجية أو استهلاكية أو مبادلة.

ثانيا:تصنيف الأعوان الاقتصاديون:يمكن تصنيفهم كما يلي:

1.العائلات :هي وحدة اقتصادية تتشكل من فرد أو مجموعة من الأفراد يجتمعون في سقف واحد تربطهم أواصر القرابة أو سكان المجموعات(الجنود في الثكنات المرضى في المستشفيات)ونشاطها الرئيسي هو الاستهلاك.

يتمثل نشاط العائلات في:

- استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي(السلع و الخدمات)

- تدخر الجزء المتبقي من دخلها.

- تستثمر مدخراتها.

- تدفع الضرائب و الرسوم للإدارات(الدولة)

2.المؤسسات الاقتصادية:هي وحدات اقتصادية تقوم بإنتاج سلع وخدمات ونشاطها الرئيسي هو الإنتاج أو أداء خدمات.

- و يمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية إلى:

- مؤسسات خاصة.

- مؤسسات عمومية

- مؤسسات مختلطة

- يتخلص نشاط المؤسسات لاقتصادية في:

– هو النشاط هذا النشاط يعتبر إنتاج السلع و الخدمات من خلال مزج الوسائل المادية و البشرية و بيعها في السوق والرئيسي للمؤسسات.

- توسيع نشاطها تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل إلا نتاج أو تدفع الضرائب و الرسوم للدولة.

3.المؤسسات المالية:هي وحدات تقوم بجمع المدخرات من ألأشخاص وتوزيعها في شكل قروض لأشخاص آخرين يعانون من نقص الأموال وهي تتمثل في البنوك.

- شركات التأمين و من أمثلة المؤسسات المالية نذكر البنوك بمختلف أنواعها و....الخ و يتلخص نشاطها في:

- تجميع مدخرات ألأعوان الاقتصاديين ألأخريين

- فوائد مقابل تقدم قروضا لأعوان الاقتصاديين.

- تدفع الضرائب و الرسوم لخزينة الدولة.

- تستهلك السلع و الخدمات.

4.الإدارات العمومية:

خدمات عامة عبارة عن هيئات تقوم بتقديم(سوقية غير)مجانا للعائلات مثل التعليم ألأمن,العدالة...الخ و نعطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب و يتلخص نشاطها في:

- خدمات لأفراد المجتمع تقديم.

- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب و رسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين.

- تستهلك السلع و الخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية.

- تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة.

5.الخارج(العالم الخارجي) :

يمثل مختلف الأعوان الاقتصاديين(غير متجانسين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين في الدولة المعنية يطلق على هذا القطاع أيضا مصطلح باقي العالم.

يتلخص نشاط العالم الخارجي في:

- تصدير و استيراد السلعة الخدمات.

- انتقال رؤوس ألأموال و إلى العالم الخارجي.

ثالثا:التدفقات الاقتصادية:وهي تتمثل في حركة السلع والخدمات والأموال بين مختلف الأعوان

الاقتصاديين وهي نوعان تدفق مادي وتدفق مالي. مثال توضيحي أداء العمل (تدفق مادي)، دفع أجور (تدفق مالي)، شراء سلع وخدمات (تدفق مادي) دفع قيمة السلع والخدمات تدفق مالي والشكل التالي يوضح هذه التدفقات الاقتصادية :

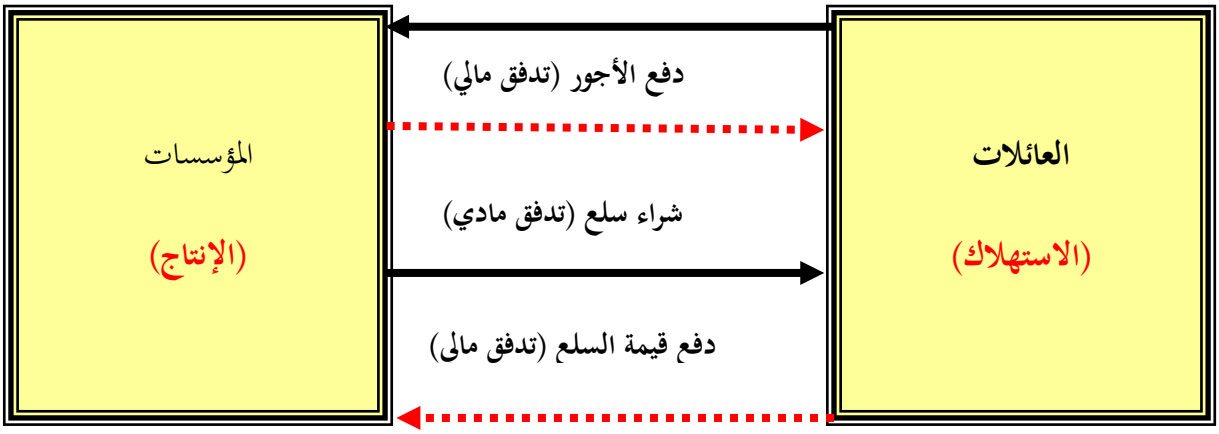

مثال تقويمي:

بين في كل إطار النشاط الرئيسي للعون ثم وضح باسهم طبيعة العلاقات بين العونين.

ـ النشاط الرئيسي للأعوان الاقتصاديين وطبيعة العلاقات بينهما